

## الأصول في النحو

مفتوحةً أو مكسورةً أو مضمومةً فإنزهاً تقلبُ ألفاً إلا ما جاء على ( فَعَلَانِ )  
وفَعَلَى ) نحو ( جَوَلَانِ وَحَيْدَى ) جَعَلُوهُ بمنزلة ما لا زائد فيه فأخرجوهُ بذلك  
من شبه الفعل فصار بمنزلة الحول والغدير الذي ليس على مثال الفعل وقد  
أعلَ بعضُهم ( فَعَلَانِ وَفَعَلَى ) جَعَلُوا الزيادة كالهاءِ وذلك قولُهم : دَارَانُ  
وهَامَانُ .

قال سيبويه : وهذا ليس بالمطرِد وإن كان ما قبلها مضموماً وهي مفتوحةٌ فهي  
على حالها نحو : رَجَلٍ نُوْمٍ ولا تعتلُّ هذه لأنَّ هذا الوزن لا يكونُ فِعْلاً وإن  
كانت مكسورةً وقبلها مضمومٌ فهذا لا يكونُ إلا في ( فُعِلَ ) مثلُ قِيلَ كان الأصلُ  
قَوْلَ وهذا مُبينٌ في موضعه ومنهم من يقولُ : قَوْلَ وإن كان ما قبلها مسكورا  
وهي مفتوحةٌ صحتُ لأنَّها ليست على مثال الفعل نحو : حَوْلَ إلا أن يكونَ جمعاً  
لواحدٍ قد قلبَ فإنه لا يثبتُ في الجمع إذا كان قبله كسرةً وذلك نحو : ديمةٍ  
ودِيَمٍ وحَيْلَةٍ وحَيْلٍ وقَامَةٍ وقِيَمٍ وإن كانت مضمومةً وقبلها مضمومٌ فإن  
كانَ الإسم على ( فُعِلَ ) أسكنوا الواو لإجماع الضمتين وذلك قولُهم : عَوَانُ  
وعُونُ ونَوَارُ ونُورُ ويجوزُ تثقيبُ فَعِلَ في الشعر ولا يجوزُ أن تقع مضمومةً  
وقبلها كسرةً لأنها ليس في الكلام مثلُ ( فُعِلَ ) وفَعِلُ أيضاً ليس في الكلام  
إلا في ( إِبِلٍ وِإِطِلٍ ) فإن وقعت بين ساكنٍ ومتحركٍ فحكمها حكمُ التي تقع بين  
ساكنين لأنَّها لا يغيرها ما بعدها فهي على